شرح شيخ الإسلام

القاضي زكريا الأنصاري

على متن (إيساغوجي)

المطلع في

شرح إيساغوجي

في علم المنطق

للعلامة المحقق

الشيخ أثير الدين الأبهري

المتوفى في حدود سنة ٧٠٠ للهجرة

اعتنى بطبعه وترتيبه

الراجي عفو ربه

خالد بن خليل بن إبراهيم الزاهدي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين

مكتبة أمير

كركوك - العراق

دار ابن حزم

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م



ISBN 978–614–416–305-4

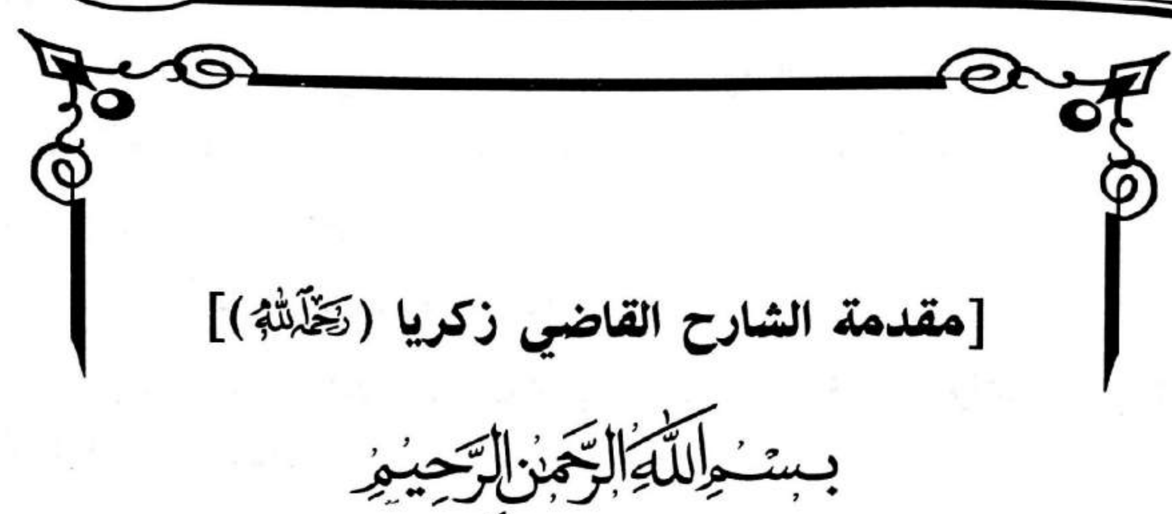
الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

مكتبة أمير

كركوك - العراق - جوال 009647702304025
amirmaktaba@yahoo.com

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366
هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



[مقدمة الشارح القاضي زكريا (رحمه الله)]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منح أحبته باللطف والتوفيق، ويسَّر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي إلى سواء الطريق، وعلى آله وصحبه الحائزين للصدق والتحقيق.

وبعد:

فهذا شرح لطيف، لكتاب العلامة أثير الدين الأبهري (رحمه الله) المسمى بـ (إيساغوجي) في علم المنطق، يحل ألفاظه، ويبين مراده، ويفتح مغلقه، ويقيد مطلقه، على وجه لطيف، ومنهج منيف، وسميته (المطلع)، والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال (رحمه الله):

(بسم الله الرحمٰن الرحيم)، أي: أبتدئ.

وابتدأ بالبسملة عملاً بكتابه العزيز، وبخبر: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أجذم**»، أي: مقطوع البركة.

وفي رواية: «**بحمد الله**». رواه أبو داود وغيره، وحسنه ابن الصلاح وغيره.

(**نحمد الله**) أي: نثني عليه بصفاته، إذ الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري، على جهة التبجيل والتعظيم، سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل.

وابتدأ ثانياً بالحمد لما مرَّ.

وجمع بين الابتداءين عملاً بالروايتين السابقتين، وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما، إذ الابتداء حقيقي وإضافي.

فالحقيقي حصل بالبسملة.

والإضافي بالحمدلة.

وقدم البسملة عملاً بالكتاب والإجماع.

واختار الجملة الفعلية على الاسمية هنا وفيما يأتي، قصداً لإظهار العجز عن الإتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام.

وأتى بنون العظمة إظهاراً لملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضحى: ١١].

أي: نحمده حمداً بليغاً. . .

(**على توفيقه**) لنا، أي: خلقه قدرة الطاعة فينا، عكس الخذلان، فإنه خلق قدرة المعصية.

وإنما حمد الله على التوفيق، أي: في مقابلته لا مطلقاً، لأن الأول: واجب، والثاني: مندوب.

(**ونسأله طريقة هادية**)، أي: دالة لنا على الطريق المستقيم، وفي نسخة: (ونسأله هداية طريقه).

(**ونصلي على محمد**) من الصلاة عليه المأمور بها في خبر: أمر

الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك، فقال: «**قولوا: اللَّهم صل على محمد...**» إلى آخره. وهي من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين تضرع ودعاء.

(و) على **(عترته)** بالمثناة فوق، أي: أهل بيته، لخبر ورد به.

وقيل: أزواجه وذريته.

وقيل: أهله وعشيرته الأدنين.

وقيل: نسله ورهطه الأدنين، وعليه اقتصر الجوهري.

(أجمعين) تأكيد.

(أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، وكان النبي (ﷺ) يأتي بها في خطبه، والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة وما بعدها.

(فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهناً إن ألفت بعد الخطبة، وخارجاً أيضاً إن ألفت قبلها.

(رسالة) لطيفة.

(في) علم **(المنطق)**: وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر من الأساس.

وموضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية.

وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في الفكر.

(أوردنا فيها ما يجب) اصطلاحاً.

(استحضاره لمن يبتدئ في شيء من العلوم)، فقد قال الغزالي: «من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه»، وسماه: «معيار العلوم».

وحصر المصنف المقصود في رسالته في خمسة أبحاث:

١. بحث الألفاظ.

٢. وبحث الكليات الخمس.

٣. وبحث التصورات.

٤. وبحث القضايا.

٥. وبحث القياس.

(مستعيناً بالله تعالى)، أي: طالباً منه المعونة على إكمالها.

(إنه مفيض الخير والجود)، أي: العطاء على عباده.

* * *

[إيساغوجي]

هذا **(إيساغوجي)** هو لفظ يوناني معناه: الكليات الخمس:

١. الجنس.

٢. والنوع.

٣. والفصل.

٤. والخاصة.

٥. والعرض العام.

وقيل: معناه: المدخل، أي مكان الدخول في المنطق.

* * *

[سبب التسمية]

سمي ذلك به باسم الحكيم الذي استخرجه ودوّنه.

وقيل: باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسألة بقوله: يا إيساغوجي.. الحال كذا وكذا.

وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير.

❋ ❋ ❋

[مباحث الدلالة والألفاظ]

ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة:

- الدلالات الثلاث: المطابقة، والتضمن، والالتزام.
- وأقسام اللفظ، بدأ ببيانها فقال:

❋ ❋ ❋

[مباحث الدلالة]

(اللفظ الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى **(يدل)** بتوسط الوضع **(على)** تمام **(ما وضع له بالمطابقة)** لمطابقته، أي: موافقته، من قولهم: طابق النعل النعل إذا توافقتا.

(و) يدل **(على جزئه)**، أي: على جزء ما وضع له **(بالتضمن)**، لتضمن المعنى لجزئه **(إن كان له جزء)**، بخلاف البسيط كالنقطة.

(وعلى ما يلازمه)، أي: ما يلازم ما وضع له **(في الذهن**

بالالتزام)، لالتزام المعنى، أي: استلزامه له، سواء لازمه في الخارج أيضاً أم لا.

- **(كالإنسان فإنه يدل)**:

✓ **(على الحيوان الناطق بالمطابقة).**

✓ **(وعلى أحدهما)، أي: الحيوان أو الناطق (بالتضمن).**

✓ **(وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام).**

ودلالة العلم على بعض أفراده؛ كجاء عبيدي مطابقة. لأنه في قوة قضايا بعدد أفراده، أي: جاء فلان، وجاء فلان، وهكذا. . .

☒ فسقط ما قيل: إنها خارجة على الدلالات الثلاث.

- لأن بعض أفراده ليس تمام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة.
- ولا جزئه حتى تكون تضمناً.
- ولا خارجاً حتى تكون التزاماً.

✓ بل هو جزئي لأنه في مقابلة الكلي، لأن دلالة العموم من باب الكلية لا الكل.

❋ ❋ ❋

[تعريف الدلالة]

والدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

والأول: الدال.

والثاني: المدلول.

فالدال: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

والمدلول: هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به.

وقد بينتها في شرح آداب البحث.

❋ ❋ ❋

[أقسام الدلالة]

والدلالة تنقسم إلى:

١. **فعلية**: كدلالة الخط والإشارة.

٢. **وعقلية**: كدلالة اللفظ على لافظه.

٣. **وطبيعية**: كدلالة الأنين على الوجع.

٤. **ووضعية**: وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى، وهي المرادة هنا.

❖ **[تنبيه]**:

ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى، بل بينهما وبين السامع، اعتبرت إضافتها:

✓ تارة إلى اللفظ فتفسر بذلك.

✓ وتارة إلى المعنى فتفسر بفهم المعنى، أي: انفهامه.

✓ وتارة إلى السامع فتفسر بفهمه المعنى، أي: انتقال ذهنه إليه.

❋ ❋ ❋

[العلاقة بين الدلالات الثلاث]

وأفهمَ قوله: (**إن كان له جزء**)، أن المطابقة لا تستلزم التضمن، وكذا لا تستلزم الالتزام، خلافاً للفخر الرازي.

وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة.

❋ ❋ ❋

[ماهية الدلالات]

ودلالة المطابقة لفظية، لأنها بمحض اللفظ.

والأخريان عقليتان، لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى إلى جزئه، أو لازمه.

وقيل: وضعيتان، وعليه أكثر المناطقة.

❋ ❋ ❋

[أنواع اللوازم]

واللوازم ثلاثة:

١. لازم ذهناً وخارجاً، كقابل العلم وصنعة الكتابة للإنسان.

٢. ولازم خارجاً فقط، كسواد الغراب والزنجي.

٣. ولازم ذهناً فقط، كالبصر للعمى.

❋ ❋ ❋

[النوع المعتبر في دلالة الالتزام]

والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني، كما ذكره المصنف كغيره:

لأن اللزوم الخارجي لو جعل شرطاً لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه، لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط.

واللازم باطل فكذا الملزوم.

لأن العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاماً، لأن العمى عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً، مع أن بينهما معاندة في الخارج.



[أقسام اللفظ]

(اللفظ) الدال:

❋ ❋ ❋

[اللفظ المفرد]

(إما مفرد: وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه):

- بأن لا يكون له جزء؛ كـ «ق» عَلماً.
- أو يكون له جزء لا معنى له، **(كالإنسان)**.
- أو له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه، كـ «عبد الله» عَلماً لإنسان، لأن المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب الوجود.

- أو له جزء ذو معنى دال لكن لا يكون مراداً، كـ «الحيوان الناطق» عَلماً لإنسان، لأن المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية.

❋ ❋ ❋

[اللفظ المؤلف]

(**وإما مؤلف: وهو الذي لا يكون كذلك**) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه..

(**كرامي الحجارة**):

لأن الرامي مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمي.

والحجارة مراد الدلالة على جسم معين.

❋ ❋ ❋

[لماذا قدم المصنف المفرد على المؤلف]

وقدم المفرد على المؤلف:

- ✓ لأنه مقدم طبعا فقدم وضعاً، ليوافق الوضع الطبع.
- ✓ ولأن قيوده عدمية، والعدم مقدم على الوجود.

❋ ❋ ❋

[القسمة الثنائية]

وأراد بالمؤلفِ المركبَ، فالقسمة ثنائية.

[القسمة الثلاثية]

ومن أراد به ما هو أخص منه فالقسمة عنده ثلاثية:

١. **مفرد**: وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد.

٢. **ومركب**: وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى المقصود كعبد الله عَلماً.

٣. **ومؤلف**: وهو ما دل جزؤه على جزء معناه.

❋ ❋ ❋

[ما المراد بالإرادة]

والمراد بالإرادة الإرادةُ الجارية على قانون اللغة، حتى لو أراد أحد بألف الإنسان مثلاً معنى، لا يلزم أن يكون مؤلفاً.

❋ ❋ ❋

[الألفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شيء إلى آخر]

والألفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شيء إلى آخر ثلاثة:

١. التركيب.

٢. والتأليف.

٣. والترتيب.

❋ ❋ ❋

[التركيب، والتأليف، والترتيب]

فالتركيب: ضم الأشياء، مؤتلفة كانت، أو لا، مرتبة الوضع، أو لا، فهو أعم من الأخيرين مطلقاً.

والتأليف: ضمها مؤتلفة، سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب، وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية، وإن لم تكن مؤتلفة أم لا، فهو أعم من الترتيب من وجه، وأخص من التركيب مطلقاً.

وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقاً من التأليف أيضاً.

وبعضهم جعلهما مترادفين.

❋ ❋ ❋

[أقسام المفرد]

(المفرد) بالنظر إلى معناه:

❋ ❋ ❋

[تعريف الكلي]

(إما كلي: وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه) من حيث أنه متصور **(عن وقوع الشركة فيه)** بحيث يصح حمله على كل فرد من أفراده **(كالإنسان)** فإن مفهومه إذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين، سواء:

- ✓ وجدت أفراده في الخارج وتناهت كالكواكب.

- ✓ أم لم تتناه كنعمة الله.
- ✓ أم لم توجد فيه لامتناعها في الخارج كالجمع بين الضدين.
- ✓ أو لعدم وجودها وإن كانت ممكنة كجبل من ياقوت، وبحر من زئبق.
- ✓ أم وجد منها فرد واحد:
- سواء امتنع وجود غيره كالإله، أي: المعبود بحق، إذ الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه، لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين وإلا لم يفتقر إلى دليل إثبات الوحدانية.
- أم أمكن كالشمس، أي: الكوكب النهاري المضيء، إذ الموجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شموس كثيرة.

❋ ❋ ❋

[المتواطئ]

ثم الكلي إن استوى معناه في إفراده فمتواطئ كالإنسان.

❋ ❋ ❋

[المشكك]

وإن تفاوت فيها بالشدة أو التقدم فمشكك:

كالبياض: فإن معناه في الثلج أشد منه في العاج.

والوجود: فإن معناه في الواجب قبله في الممكن، وأشد منه فيه.

❋ ❋ ❋

[تعريف الجزئي]

(وإما جزئي: وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه من ذلك)، أي: وقوع الشركة فيه **(كزيد عَلماً)** فإن مفهومه من حيث وضعه له إذا تصور منع ذلك، ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي.

❋ ❋ ❋

[لماذا قدم المصنف الكلي على الجزئي]

وقدم الكلي على الجزئي:

- ✔ لأن قيوده عدمية نظير ما مرَّ.
- ✔ ولأنه المقصود بالذات عند المنطقي، لأنه مادة الحدود والبراهين والمطالب، بخلاف الجزئي.

❋ ❋ ❋

[أقسام الكلي]

(الكلي):

[تعريف الذاتي]

(إما ذاتي: وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) فإنه داخل فيهما:

لتركب الإنسان من الحيوان والناطق.

والفرس من الحيوان والصاهل.

[تعريف العرضي]

(**وإما عرضي: وهو الذي يخالفه**)، أي: لا يدخل في حقيقة جزئياته.

(**كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان**)، لما مرَّ أنه مركب من الحيوان والناطق، فالضاحك خارج عنه.

❋ ❋ ❋

[نوع الماهية]

وعلى هذا؛ فالماهية عرضية.

وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي، فتكون الماهية ذاتية.

❋ ❋ ❋

[اعتراض على نسبة الذاتي]

☒ **واعترض:**

بأن الذاتي منسوب إلى الذات فلو كانت ذاتية لزم نسبة الشيء إلى نفسه.

✓ **وأجيب:**

- بأن هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية.
- وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ما صدقها، ويمكن نسبة الحقيقة إلى ما صدقها.

[أقسام الكليات الخمس]

ثم أخذ في بيان الكليات الخمس، وبدأ بالذاتي منها، فقال:

❋ ❋ ❋

[الجنس]

(الذاتي: إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة، كالحيوان بالنسبة إلى) أنواعه، نحو: **(الإنسان والفرس، وهو الجنس)**.

لأنه إذا سئل عن الإنسان والفرس بما هما، كان الحيوان جواباً عنهما، لأنه تمام ماهيتها المشتركة بينهما.

وإذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون جواباً عنه، لأنه ليس بتمام ماهيته، فلا يجاب به بل بتمامها.

✓ **وتمامها..**

- **في الأول**: الحيوان الناطق.
- **وفي الثاني**: الحيوان الصاهل.

والمسؤول عنه بـ «ما» منحصر في أربعة:

١. في واحد كلي، نحو: ما الإنسان.
٢. وواحد جزئي، نحو: ما زيد.
٣. وكثير متماثل الحقيقة، نحو: ما زيد وعمرو وبكر.
٤. وكثير مختلف، نحو: ما الإنسان والفرس والشاة.

والجواب عن الأربعة منحصر في ثلاثة أجوبة، لاشتراك الثاني والثالث في جواب واحد.

❖ **[تعريف الجنس:]**

(**ويرسم**) الجنس (**بأنه كلي**) دخل فيه سائر الكليات.

(**مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق**) خرج به النوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق.

(**في جواب ما هو**) خرج به:

١. الفصل.

٢. والخاصة.

٣. والعرض العلم.

إذ الأولان إنما يقالان في جواب أي شيء هو.

والثالث لا يقال في الجواب أصلاً، لأنه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو.

وأما الجزئي؛ فلم يدخل في الكلي حتى يحتاج إلى إخراجه بمقول على كثيرين، كما زعمه جماعة.



[أقسام الجنس]

والجنس أربعة أقسام:

١. **عالٍ**: وهو الذي تحته جنس، وليس فوقه جنس، كالجوهر على القول بجنسيته.

٢. **ومتوسط**: وهو الذي فوقه جنس، وتحته جنس، كالجسم النامي.

٣. **وسافل**: وهو الذي فوقه جنس، وليس تحته جنس، كالحيوان، لأن الذي تحته أنواع لا أجناس.

٤. **ومنفرد**: وهو الذي ليس فوقه جنس، وليس تحته جنس، قالوا: ولم يوجد له مثال.

* * *

[النوع]

(إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان بالنسبة إلى) أفراده، نحو: **(زيد عمرو، وهو النوع)**.

لأنه إذا سئل عن زيد وعمرو بما هما، كان الإنسان جواباً عنهما، لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما.

وإذا سئل عن واحد منهما، كان الجواب ذلك أيضاً، لأنه تمام ماهيته المختصة به.

❖ **[تعريف النوع:]**

(ويرسم) النوع **(بأنه كلي)** دخل فيه سائر الكليات.

(مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس.

(في جواب ما هو) خرج به الفصل، والخاصة، والعرض العام مع أن الثالث يخرج بما خرج به الجنس أيضاً، لكن الأنسب إخراجه بما خرجت به الخاصة، لتشاركهما في العرضية.

والنوع قسمان:

١. إضافي: وهو المندرج تحت جنس.

٢. وحقيقي: وهو ما ليس تحته جنس؛ كالإنسان.

فبينهما عموم وخصوص من وجه.

فيجتمعان في نحو الإنسان، فإنه نوع إضافي، لاندراجه تحت جنس، وهو الحيوان، وحقيقي، إذ ليس تحته جنس.

وينفرد الإضافي بنحو الجسم النامي، فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق، وتحته جنس وهو الحيوان.

وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة، كالعقل المطلق عند الحكماء، على القول بنفي جنسية الجوهر.

❋ ❋ ❋

[الفصل]

(**وإما غير مقول في جواب ما هو، بل هو مقول في جواب أي شيء هو في ذاته**)، أي: جوهره (**وهو الذي يميز الشيء**) ولو في الجملة (**عما يشاركه في الجنس، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان**).

(**وهو**)، أي: المقول في جواب ذلك (**الفصل**).

وذلك لأنه إذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته، كان الناطق جواباً عنه، لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس.

وتبع في اقتصاره على قوله في الجنس المتقدمين بناءً على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس.

وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود.

ومبنى الخلاف على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين وعدمه.

فمن جوز تركبها من ذلك زاد ما ذكر، ومن لا فلا.

❖ **[تعريف الفصل:]**

(**ويرسم**) الفصل (**بأنه كلي**) دخل فيه سائر الكليات.

(**يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته**) خرج به:

الجنس، والنوع: لأنهما يقالان في جواب ما هو، والعرض العام لأنه لا يقال في الجواب أصلاً كما مرَّ.

والخاصة: لأنها إنما تميز الشيء في عرضه لا في ذاته.

والفصل قسمان:

١. **قريب**: وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان.

٢. **وبعيد**: وهو ما يميز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان.

- فإن قلت: يلزم أن يكون الجنس فصلاً، لأنه يميز هذا التمييز.

✓ قلت: لا بعد فيه إن أتى به في جواب أي شيء هو في ذاته، بخلاف ما إذا أتى به في جواب ما هو. فله اعتباران بحسب السؤال.

[العرضي]

ثم ثنى بالعرضي فقال:

(وأما العرضي):

(فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم)؛ كالضاحك بالقوة بالنسبة إلى الإنسان.

(وإما لا يمتنع) انفكاكه عنها **(وهو)** العرض المفارق، كالضاحك بالفعل بالنسبة إلى الإنسان.

* * *

[الخاصة]

(وكل واحد منها):

(إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة، كالضاحك بالقوة أو الفعل للإنسان) لأنه:

- بالقوة لازم لماهية الإنسان مختص بها.
- وبالفعل مفارق لها مختص بها.

وهذا مذهب المتأخرين.

وأما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لأنها التي يعرف بها.

❖ [تعريف الخاصة:]

(وترسم) الخاصة **(بأنها كلية)** دخل فيها سائر الكليات.

(**تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط**) من الأفراد (**قولاً عرضياً**) خرج به:

الجنس، والعرض العام: لأنهما يقالان على حقائق.

والنوع، والفصل: لأن قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي ولا حاجة إلى قوله فقط بعد واحدة.

والخاصة:

قد تكون للجنس، كاللون للجسم.

وقد تكون للنوع، كالضاحك للإنسان.

وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه، ولا ينعكس.

***

[العرض العام]

(**وإما أن يعم**) كل من العرض اللازم، والمفارق (**حقائق فوق واحدة، وهو العرض العام؛ كالتنفس بالقوة أو الفعل للإنسان وغيره من الحيوانات**)، لأنه:

بالقوة لازم لماهيات الحيوانات.

وبالفعل مفارق لها.

وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها.

❖ **[تعريف العرض العام:]**

(**ويرسم بأنه كلي**) دخل فيه سائر الكليات.

(**يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً**) خرج به:

الجنس: لأن قوله على ما تحته ذاتي لا عرضي.

والنوع، والفصل، والخاصة: لأنها لا تقال إلا على حقيقة واحدة.

قيل: وإنما كانت هذه التعريفات رسوماً للكليات، لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها، ملزومات مساويات لها، فحيث لم تتحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم.

قال العلامة الرازي: وهذا بمعزل عن التحقيق، لأن الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها، ووضعت أسماؤها بإزائها، فليس لها معان غير تلك المفهومات، فتكون هي حدوداً، على أن عدم العلم بأنها حدود، لا يوجب العلم بأنها رسوم، فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم.

❋ ❋ ❋

[ما هو غرض المنطقي]

واعلم أن غرض المنطقي: معرفة ما يوصل:

إلى التصور، وهو القول الشارح.

أو إلى التصديق، وهو الحجة.

ولكل واحد منهما مقدمة.

❋ ❋ ❋

[(القول الشارح) أو (التعريف)]

ولما فرغ من مقدمة الأول أخذ في بيانه، فقال:

(**القول الشارح**) سمي به لشرحه الماهية، ويقال له: التعريف.

ومعرف الشيء ما تستلزم معرفته معرفته.

والتعريف:

١. إما حد.

٢. أو رسم.

وكل منهما:

١. إما تام

٢. أو ناقص.

ودليل حصره في الأربعة أنه:

١. إما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام.

٢. أو ببعضها فالحد الناقص.

٣. أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التام.

٤. أو بغير ذلك فالرسم الناقص.

وبقي خامس، وهو التعريف اللفظي: وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر مرادف، مثل: العقار الخمر.

***

[أقسام التعريف]

وقد أخذ في بيان الأربعة، فقال:

[الحد التام]

(**الحد قول دال على ماهية الشيء**)، أي: حقيقته الذاتية.

(**وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين، كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان**) لأنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فيقال: الحيوان الناطق.

وكالجنس القريب حده؛ كقولك في حد الإنسان: هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة الناطق.

(**وهو**)، أي: الذي يتركب مما ذكر (**الحد التام**).

أما كونه حداً فلأن الحد لغة: المنع، وهو مانع من دخول الغير فيه.

وأما كونه تاماً فلذكر جميع الذاتيات فيه.

وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم، فإنه إنما يدل على آثاره كما سيأتي.

وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات، فتخرج البسائط، فإنها إنما تعرف بالرسوم لا بالحدود.

ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل، لأن الفصل مفسر له، ومفسر الشيء متأخر عنه.

قيل: لا يمكن تعريف الحد لئلا يلزم التسلسل.

وأجيب: بمنع لزومه، لأن حد الحد نفس الحد، كما أن وجود الوجود نفس الوجود، بمعنى أن حد الحد من حيث أنه حد مندرج في الحد، وإن امتاز عنه بإضافته إليه.

❋ ❋ ❋

[الحد الناقص]

(والحد الناقص: وهو الذي يتركب من جنس بعيد وفصله القريب، كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان).

أما كونه حداً فلما مرَّ.

وأما كونه ناقصاً فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه.

❋ ❋ ❋

[الرسم التام]

(والرسم التام: وهو الذي يتركب من جنس الشيء) القريب **(وخواصه اللازمة، كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان).**

أما كونه رسماً فلأن رسم الدار أثرها، ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء، كان تعريفاً بالأثر.

وإما كونه تاماً فلمشابهته الحد التام، من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب، وقيد بأمر يختص بالشيء.

❋ ❋ ❋

[الرسم الناقص]

(والرسم الناقص: وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها) وإن لم يختص كل منها **(بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحاك بالطبع)**.

أما كونه رسماً فلما مرَّ.

وأما كونه ناقصاً فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام.

وبقيت أشياء مختلف فيها:

منها: التعريف بالعرض العام مع الفصل، كالماشي الناطق بالنسبة للإنسان.

أو الفصل وحده أو مع الخاصة؛ كالناطق، أو الناطق الضاحك بالنسبة للإنسان.

والأكثرون على أن كلًّا منها حد ناقص.

ومنها:

التعريف بالعرض العام مع الخاصة؛ كالماشي الضاحك بالنسبة للإنسان.

أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم.

والأكثرون على أن كلًّا منهما رسم ناقص.

* * *

[هل التعريف بالرسم ممتنع]

☒ **واعترض:**

بأن التعريف بالرسم ممتنع، لأن الخارج إنما يعرف الشيء إذا عرف اختصاصه به، وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر.

✓ **وأجيب:**

بمنع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه ملازمة بينة، بحيث ينتقل الذهن منه إليه لتحقيق اختصاصه به في الواقع وإن لم يعرف.

وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول: كالإشارة، والخط.

❋ ❋ ❋

[القضايا وأحكامها]

ثم أخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئاً بمقدماتها فقال:

(القضايا) جمع قضية، ويعبر عنها بالخبر.

❋ ❋ ❋

[تعريف القضية]

(القضية قول) دخل فيه الأقوال التامة، والناقصة.

(يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه، أو كاذب) خرج به المركبات الناقصة، والإنشائيات من الأمر، والنهي، والاستفهام، وغيرها.

والمراد بالقول هنا المركب تركيباً:

- لفظياً في القضية اللفظية.
- أو عقلياً في القضية العقلية.

❋ ❋ ❋

[أقسام القضية]

(وهي)، أي: القضية:

(إما حملية): وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل، أو بالقوة: موجبة كانت **(كقولنا: زيد كاتب)**.

أو سالبة، كقولنا: زيد ليس بكاتب.

وسميت حملية باعتبار طرفها الأخير.

(وإما شرطية): وهي التي لا يكون طرفاها مفردين؛ وهي:

إما متصلة: وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها، على تقدير صدق قضية أخرى.

فالأولى: موجبة، **(كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)**.

والثانية: سالبة؛ كقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

وسميت:

شرطية: لوجود حرف الشرط فيها.

ومتصلة: لاتصال طرفيها صدقاً ومعيةً.

(**وإما شرطية منفصلة**): وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين، أو بنفيه.

والأولى: موجبة، (**كقولنا: العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً**).

والثانية: سالبة؛ كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الإنسان أسداً أو كاتباً.

وسميت:

شرطية تجوزاً: لوجود الربط الواقع بين طرفيها بالعناد.

ومنفصلة: لوجود حرف الانفصال فيها وهو «إما» الذي صير القضيتين قضية واحدة.

❋ ❋ ❋

[أجزاء القضية الحملية]

وللقضية ثلاثة أجزاء:

(**فالجزء الأول من الحملية يسمى: موضوعاً**) لأنه وضع ليحكم عليه بشيء.

(**والثاني: محمولاً**) لحمله على شيء.

والثالث: النسبة الواقعة بينهما وقد يدل عليها بلفظ، واللفظ الدال عليها يسمى رابطة، لدلالته على النسبة الرابطة.

والرابطة تارة تكون اسماً: كلفظ «هو»، وتسمى: رابطة غير زمانية.

وتارة تكون فعلاً ناسخاً للابتداء؛ كـ «كان» و«جد»، وتسمى: رابطة زمانية.

فالحملية باعتبار الرابطة إما ثنائية، أو ثلاثية؛ لأنها:

إن ذكرت فيها فثلاثية.

وإن حذفت لشعور الذهن بمعناها، أو لعدم الاحتياج إليها كقام زيد فثنائية.

والمراد بالجزء الأول: المحكوم عليه وإن ذكرت آخراً.

وبالثاني: المحكوم به وإن ذكر أولاً، نحو: عندي درهم.

***

[أجزاء القضية الشرطية]

(**والجزء الأول من الشرطية يسمى: مقدماً**) لتقدمه لفظاً أو حكماً.

(**والثاني: تالياً**) لتلوه الأول، أي: تبعيته له.

والمراد بالأول: الطالب للصحبة وإن ذكر آخراً.

وبالثاني: المطلوب لها وإن ذكر أولاً، كما مرَّ نظيره.

***

[أقسام القضية الحملية]

(والقضية) بحسب إيقاع النسبة وانتزاعها:

(إما موجبة، كقولنا: زيد كاتب).

(وإما سالبة، كقولنا: زيد ليس بكاتب).

والموجبة: إما محصلة وهي الوجودية.

أو معدولة: وهي ما ليست كذلك.

وسميت معدولة لأن حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب، وجعل حكمه حكم ما بعده، فقيل في الموجبة المعدولة: «موجبة».

ثم المحصلة:

- إما محصلة بطرفيها بأن يكونا وجوديين.
- أو محصلة بالموضوع فقط.
- أو بالمحمول فقط.

والمعدولة كذلك.

فمحصلة الطرفين، نحو: كل إنسان كاتب.

ومعدولتهما، نحو: كل لا إنسان لا كاتب.

ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول، نحو: كل إنسان هو لا كاتب، لأن كل إنسان وجودي حكم عليه بأمر عدمي.

ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع، نحو: كل لا حيوان جماد، لأن جماداً وجودي حكم به على أمر عدمي.

والسالبة أيضاً:

إما محصلة.

أو معدولة.

وكل منهما:

إما بطرفيها.

أو بالموضوع فقط.

أو بالمحمول فقط.

فمحصلة الطرفين، نحو: الإنسان ليس بكاتب، لأن طرفيها وجوديان، وقد سلب فيها أمر وجودي عن أمر وجودي.

ومعدولتهما، نحو: كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الأصابع، لأنه سلب فيها أمر عدمي عن أمر عدمي.

ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول، نحو: الإنسان ليس غير كاتب، فحرف السلب الثاني جزء من المحمول، وبه صار المحمول عدمياً، والأول خارج عن المحمول، وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين.

ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع، نحو: كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان.

ومرادهم عند الإطلاق بالمحصلة: ما لا عدول فيها أصلاً، وهي محصلة الطرفين.

وبالمعدولة: ما فيها عدول، سواء كانت بطرفيها، أم بأحدهما.

واعلم أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة، تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة.

وكل ذلك مبسوط في المطولات.

❋ ❋ ❋

[أقسام القضية الحملية باعتبار موضوعها]

(**وكل واحدة منهما**)، أي: من الموجبة والسالبة:

(**إما مخصوصة كما ذكرنا**) في المثالين المذكورين آنفاً.

وسميت مخصوصة لحصول موضوعها.

ويقال لها: شخصية لتشخص موضوعها.

(**وإما كلية مسورة كقولنا**):

في الموجبة: (**كل إنسان كاتب**).

(و) في السالبة: (**لا شيء من الإنسان بكاتب**).

سميت:

كلية: لدلالتها على كثيرين.

ومسورة: لاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع، حاصراً لها، محيطاً بها، وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به.

والسور:

في الكلية الموجبة: «كل» و«أل» الاستغراقية، أو العهدية.

وفي السالبة: «لا شيء» و«لا واحد».

(**وإما جزئية مسورة؛ كقولنا**):

في الموجبة: (**بعض الإنسان كاتب**).

(و) في السالبة: (**بعض الإنسان ليس بكاتب**).

سميت:

جزئية: لدلالاتها على بعض أفراد الكلي.

ومسورة: لاشتمالها على السور.

وهو في الجزئية الموجبة: «بعض» و«واحدة».

وفي السالبة: «ليس بعض» و«بعض ليس» و«ليس كل».

والمسورة تسمى: محصورة كلية كانت أو جزئية.

(**وإما أن لا تكون**) كل من الموجبة والسالبة (**كذلك**)، أي: لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية، (**وتسمى: مهملة**) لإهمال بيان كمية الأفراد فيها.

(**كقولنا**):

في الموجبة: (**الإنسان كاتب**).

(**و**) في السالبة: (**الإنسان ليس بكاتب**).

والمهملة في قوة الجزئية، والشخصية في حكم الكلية، ولهذا اعتبرت في كبرى الشكل الأول، نحو: هذا زيد وزيد إنسان.

وزاد بعضهم قسماً رابعاً يسمى الطبيعة: وهي التي لم يبين فيها كمية الأفراد، ولم تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية، كقولنا: الحيوان جنس، والإنسان نوع.

وإنما تركها الأكثرون لأنها ليست بمعتبرة في العلوم.

هذا كله في الحملية.

وأما الشرطية، فالحكم فيها بالاتصال والانفصال:

إن كان على وضع معين، نحو: إن جئتني الآن أكرمتك، وزيد الآن إما كاتب أو غير كاتب. فمخصوصة.

أو على جميع الأوضاع الممكنة، نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ودائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً. فمحصورة كلية.

أو على بعضها الغير المعين، نحو: قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً وقد يكون إما أن يكون الشيء حيواناً أو أبيض فمحصورة جزئية.

وإلا فمهملة، نحو: إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة، وإما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً.

- وسور الموجبة الكلية في المتصلة: «كلما» و«مهما» و«حينما» و«متى» و«متى ما».
- وفي المنفصلة: «دائماً».
- وسور السالبة الكلية فيهما: «ليس البتة».
- وسور الموجبة الجزئية فيهما: «قد يكون».
- وسور السالبة الجزئية فيهما: «قد لا يكون».

وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية.

واعلم أنه قد جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع بـ

«ج» وعن المحمول بـ «ب»، فيقولون: كل «ج ب» دون كل إنسان حيوان مثلاً للاختصار، ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة، والخطب يسير، فلهذا خالفهم المصنف.

❋ ❋ ❋

[الموجهات]

وأنه كما لا بد للقضية من نسبة كما مرَّ، لا بد لها من كيفية في الوقع، وتسمى: مادة.

فإن ذكر لها لفظ يدل عليها سمي: «جهة»، وسميت القضية: «موجهة».

وهي:

إما ضرورية، نحو: كل إنسان حيوان بالضرورة.

أو دائمة، نحو: كل إنسان حيوان دائماً أو لا ولا.

وتتعدد القضايا بحسب ذلك.

❋ ❋ ❋

[أقسام الموجهات]

وحصرها المتأخرون في ثلاث عشرة قضية، ترجع إلى أربعة أقسام:

الأول: الضروريات الخمس:

١. الضرورية المطلقة.

٢. والمشروطة العامة.

٣. والمشروطة الخاصة.

٤. والوقتية.

٥. والمنتشرة.

الثاني: الدوائم الثلاث:

١. الدائمة المطلقة.

٢. والعرفية العامة.

٣. والعرفية الخاصة.

الثالث: الممكنات:

١. الممكنة العامة.

٢. والممكنة الخاصة.

والرابع: المطلقات الثلاث:

١. المطلقة العامة.

٢. والوجودية اللادائمة.

٣. والوجودية اللاضرورية.

وبيان هذه القضايا مع أمثلتها، وتمييز بسيطها من مركبها، مذكور في المطولات.

***

[أقسام القضية الشرطية]

ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ في تقسيم الشرطية، متصلة كانت أو منفصلة، فقال:

[أقسام الشرطية المتصلة]

(المتصلة: إما لزومية): وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى، لعلاقة بينهما توجب ذلك، وهي ما سببه يستلزم المقدم التالي، كالعلية، والتضايف.

أما العلية: فبأن يكون المقدم علة للتالي، **(كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)**.

أو معلولة، كقولنا: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة.

أو يكونا معلولي علة واحدة، كقولنا: إن كان النهار موجوداً فالعالم مضيء، إذ وجود النهار، وإضاءة العالم، معلولان لطلوع الشمس.

وأما التضايف: فبأن يكون كل منهما مضافاً للآخر، كقولنا: إن كان زيد أبا عمرو، كان عمرو ابنه.

(وإما اتفاقية): وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة توجبه، بل لمجرد الصحبة والازدواج، **(كقولنا: إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق)**.

إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار حتى تستلزم إحداهما الأخرى، بل توافقا على الصدق هنا.

❋ ❋ ❋

[أقسام الشرطية المنفصلة]

(والمنفصلة):

[مانعة جمع وخلو معاً]

(إما حقيقية): وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً، **(كقولنا: العدد إما زوج، وإما فرد)**.

(وهي مانعة الجمع والخلو معاً كما ذكرنا) في المثال، لأن طرفي القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان.

❋ ❋ ❋

[مانعة الجمع فقط]

(وإما مانعة الجمع فقط)، أي: دون الخلو: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً فقط، **(كقولنا: هذا الشيء إما شجر، وإما حجر)**.

إذ يستحيل كون الشيء شجراً وحجراً، فلا يجتمع الطرفان على الصدق.

ويجوز ارتفاعهما معاً، كأن يكون الشيء حيواناً.

❋ ❋ ❋

[مانعة الخلو فقط]

(وإما مانعة خلو فقط)، أي: دون الجمع: وهي التي يحكم فيها

بالتنافي بين طرفيها كذباً فقط، (**كقولنا: زيد إما أن يكون في البحر أو لا يغرق**).

إذ يستحيل كونه في غير البحر ويغرق، فلا يرتفعان.

ويجوز اجتماعهما على الصدق، بأن يكون في البحر ولا يغرق.

وسميت:

- **الأولى:** «حقيقية»، لأن التنافي بين طرفيها أتم منه في الأخيرتين.
- **والثانية:** «مانعة جمع»، لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق.
- **والثالثة:** «مانعة خلو»، لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما.

ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر المائعات. لا البحر نفسه، فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون زيد في بئر أو حوض ويغرق.

❋ ❋ ❋

[هل يكون المنفصلات ذات أجزاء متعددة]

(**وقد يكون المنفصلات**) الثلاث، أي: كل منها (**ذات أجزاء**) كما تكون ذات جزأين كما مرَّ، (**كقولنا: العدد إما زائد، أو ناقص، أو مساوٍ**).

لأنه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد، ولا يخلو العدد عن أحدها.

☒ **وأورد عليه:**

أن طرفي «الحقيقية» و«مانعة الخلو» لا يرتفعان، وهنا يرتفعان، لأن قولك: «مساوٍ» يرتفع معه: زائد وناقص.

✓ **وأجيب:**

بأن المرتفعين وإن تعدد لفظهما فهما متحدان معنى، والأصل:

العدد: إما مساو، أو غير مساو.

ولكن غير المساوي: إما زائد، أو ناقص.

فالعناد حقيقةً إنما هو بين المساوي وغيره، وهذان لا يرتفعان.

واعلم أن كلًّا من المتصلات والمنفصلات يتألف من حمليات، أو من شرطيات، أو منهما، وأمثلتها مع بيان أقسامها مذكورة في المطولات.

❋ ❋ ❋

[التناقض]

ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض وقد أخذ في بيانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال:

❋ ❋ ❋

[تعريف التناقض]

(التناقض هو اختلاف القضيتين)، خرج به: اختلاف مفردين، واختلاف قضية ومفرد.

(**بالإيجاب والسلب**)، خرج به: الاختلاف بالاتصال والانفصال، وبالكلية والجزئية، وبالعدول والتحصيل، وبغير ذلك.

(**بحيث يقتضي**) الاختلاف (**لذاته أن تكون إحداهما**)، أي: إحدى القضيتين (**صادقة، والأخرى: كاذبة، كقولنا: زيد كاتب ـ زيد ليس بكاتب**) فإنه صادق بما ذكره.

وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالإيجاب والسلب، لا بهذه الحيثية، نحو: زيد ساكن ـ زيد ليس بمتحرك، لأنهما صادقتان.

وبقوله: «لذاته» الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته، نحو: زيد إنسان ـ زيد ليس بناطق، إذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون إحداهما: صادقة، والأخرى: كاذبة لذاته، بل بواسطة:

- أن الأولى في قوة: زيد ناطق.
- وأن الثانية في قوة: زيد ليس بإنسان.

❋ ❋ ❋

[شروط التناقض]
[التناقض في القضيتين المخصوصتين]

(**ولا يتحقق ذلك**)، أي: التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (**إلا بعد اتفاقهما**) في ثمان وحدات:

١. (**في الموضوع**): إذ لو اختلفا فيه، نحو: زيد قائم ـ بكر ليس بقائم، لم تتناقضا لجواز صدقهما معاً أو كذبهما.

٢. (و) في (**المحمول**): إذ لو اختلفتا فيه، نحو: زيد كاتب ـ زيد ليس بشاعر، لم تتناقضا.

٣. **(و)** في **(الزمان)**: إذ لو اختلفتا فيه، نحو: زيد نائم، «أي: ليلاً» ـ زيد ليس بنائم، «أي: نهاراً»، لم تتناقضا.

٤. (و) في **(المكان)**: إذ لو اختلفتا فيه، نحو: زيد قائم، «أي: في الدار» ـ زيد ليس بقائم، «أي: في السوق»، لم تتناقضا.

٥. **(و)** في **(الإضافة)**: إذ لو اختلفتا فيها، نحو: زيد أب، «أي: لعمر» وزيد ليس بأب، «أي: لبكر»، لم تتناقضا.

٦. (و) في **(القوة والفعل)**: إذ لو اختلفتا فيهما، بأن تكون النسبة في إحداهما: بالقوة، وفي الأخرى: بالفعل، نحو: الخمر في الدن مسكر، «أي: بالقوة» ـ الخمر في الدن ليس بمسكر، «أي: بالفعل»، لم تتناقضا.

٧. (و) في **(الجزء والكل)**: إذ لو اختلفتا فيهما، نحو: الزنجي أسود، «أي: بعضه» ـ الزنجي ليس بأسود، «أي: كله»، لم تتناقضا.

٨. (و) في **(الشرط)**: إذ لو اختلفتا فيه، نحو: الجسم مفرق للبصر، «أي: بشرط كونه أبيض» ـ الجسم ليس بمفرق للبصر لي «بشرط كونه أسود»، لم تتناقضا.

وردَّ المتأخرون هذه الوحدات إلى وحدتي:

١. الموضوع.

٢. والمحمول.

لاستلزامهما البقية.

وردَّها بعضهم إلى وحدة واحدة، وهي «وحدة النسبة الحكمية»، حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي وَرَدَ عليها الإيجاب، لأنه إذا

اختلف شيء من الثمان اختلف النسبة.

وكالموضوع والمحمول في الحملية، المقدم والتالي في الشرطية.

فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر، لكن يعبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالي.

ثم بيَّن ما يناقض كلًّا من الموجبة والسالبة فقال:

(ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان).

(ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان، وبعض الإنسان حيوان).

لما يأتي في قوله: **(والمحصورتان)**، وفي نسخة: المحصورات، والمراد المحصورتان **(لا يتحقق التناقض بينهما)** بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة **(إلا بعد اختلافهما في الكمية)**، أي: الكلية والجزئية:

(لأن الكليتين قد تكذبان، كقولنا: كل إنسان كاتب ـ لا شيء من الإنسان بكاتب).

(والجزئيتين قد تصدقان، كقولنا: بعض الإنسان بكاتب ـ بعض الإنسان ليس بكاتب).

والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهذان المثالان للحمليتين.

ومثال الشرطيتين:

كلما كان الإنسان كاتب، فالحمار ناهق.

ليس كل ما كان الإنسان كاتباً فالحمار ناهق.

والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الإشارة إليه.

[العكس]

(ومن الاصطلاحات المنطقية العكس)، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عكس النقيض والموافق:

وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها، وعكسه مع بقاء الصدق والكيف، أي: السلب والإيجاب، نحو: كل إنسان حيوان، كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان.

الثاني: عكس النقيض المخالف:

وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف، نحو: كل إنسان حيوان، لا شيء مما ليس حيواناً بإنسان.

وسمي هذا مخالفاً لتخالف طرفيه إيجاباً وسلباً، والذي قبله موافقاً لتوافقه فيهما.

الثالث: العكس المستوي:

وهو المراد عند الإطلاق، وعليه اقتصر المصنف فقال:

❋ ❋ ❋

[تعريف العكس]

(العكس: هو أن يصير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله)، بمعنى أن الأصل إن كان موجباً فيكون العكس موجباً، أو سالباً فسالباً.

(و) مع بقاء **(التصديق والتكذيب بحاله)** وعبر بعضهم بالصدق

والكذب وبعضهم بالصدق فقط، وهو الحق:

لأن العكس لازم للقضية، ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم، فإن قولنا: كل حيوان إنسان كاذب، مع صدق عكسه، وهو: بعض الإنسان حيوان، بخلاف صدق الملزوم، يستحيل معه كذب اللازم.

وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض، صدقهما في الواقع، بل أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس، ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق، لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق.

وعبارته قاصرة على الحملية، فلو قال: وهو أن يصير الأول ثانياً والثاني أولاً لكان أولى، لتناوله الشرطيات.

واعلم أن العكس يطلق كثيراً على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه، وإن المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر، أعني وصفهما العنواني، فلا يرد بالسؤال بأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً، ووصف المحمول موضوعاً، بل موضوع العكس ذات المحمول، ومحموله وصف الموضوع.

❋ ❋ ❋

[الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية]

(**الموجبة الكلية**) لا تنعكس كلية، لئلا تنتقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع (**إذ تصدق: كل إنسان حيوان، ولا يصدق: كل حيوان إنسان**) وإلا لصدق الأخص على جميع أفراد الأعم، وهو محال.

(بل تنعكس جزئية، لأنا إذا قلنا: كل إنسان حيوان، يصدق قولنا: بعض الحيوان إنسان، فإنا نجد شيئاً معيناً موصوفاً بالإنسان والحيوان) وهو الحيوان الناطق **(فيكون بعض الحيوان إنساناً)**.

ولأنه إذا صدق كل إنسان حيوان، لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان، وإلا لصدق نقيضه، وهو: لا شيء من الحيوان بإنسان، فتلزم المنافاة بين الإنسان والحيوان، فيصدق: ليس بعض الإنسان بحيوان. وقد كان الأصل: كل إنسان حيوان، هذا خلف.

أو بضم ذلك النقيض إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا:

- كل إنسان حيوان.
- ولا شيء من الحيوان بإنسان.

ينتج:

- لا شيء من الإنسان بإنسان «وهو محال».

* * *

[عكس الموجبة الجزئية]

(الموجبة الجزئية أيضاً تنعكس) موجبة **(جزئية بهذه الحجة)**.

فعكس:

بعض الإنسان حيوان.

بعض الحيوان إنسان.

لا نجد شيئاً موصوفاً بالحيوان والإنسان، فيكون بعض الحيوان إنساناً.

ولأنه إذا صدق بعض الإنسان حيوان، لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان، وإلا لصدق نقيضه، وهو: لا شيء من الحيوان بإنسان، فيلزمه: لا شيء من الإنسان بحيوان.

وقد كان الأصل: بعض الإنسان حيوان «هذا خلف».

أو يضم هذا النقيض إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه **(كما مرَّ)**.

***

[عكس السالبة الكلية]

(والسالبة الكلية تنعكس) سالبة **(كلية وذلك)**، أي: انعكاسها كلية **(بَيِّنٌ في نفسه)**، فإنه:

إذا صدق قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر.

صدق قولنا: لا شيء من الحجر بإنسان.

وإلا لصدق نقيضه، وهو: بعض الحجر إنسان.

وينعكس إلى قولنا: بعض الإنسان حجر.

وقد كان الأصل: لا شيء من الحجر بإنسان «هذا خلف».

أو بضم هذا النقيض إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا:

بعض الإنسان حجر.

ولا شيء من الحجر بإنسان.

لينتج:

بعض الإنسان ليس بإنسان «وهو محال».

وإنما قال: كلية، ولم يقل: كنفسها، لأنه إنما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة، والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات.

❋ ❋ ❋

[هل للسالبة الجزئية عكس]

(**والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً**)، وإلا لانتقض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول، فيصدق سلب الأخص عن بعض الأعم، ولا يصدق سلب الأعم عن بعض الأخص.

(فإنه يصدق قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان).

(ولا يصدق عكسه)، وهو: بعض الإنسان ليس بحيوان، لصدق نقيضه، وهو: كل إنسان حيوان، وإلا لوجد الكل بدون الجزء «وهو محال».

وقيد بقوله: «لزوماً»، لأنه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلاً:

- ✓ يصدق: بعض الإنسان ليس بحجر.
- ✓ ويصدق عكسه أيضاً، وهو: بعض الحجر ليس بإنسان.

❋ ❋ ❋

[القياس]

ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا، وما يعرض لها من تناقض وغيره، أخذ في بيان القياس، وهو المقصود الأهم، لأنه العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال:

***

[تعريف القياس]

(القياس) وهو لغة: تقدير شيء على مثال آخر.

واصطلاحاً: (هو قول) ملفوظ أو معقول **(مؤلف من أقوال)** قولين فأكثر **(متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر)**، أي: مغاير لكل منها.

✓ فالمؤَلف من قولين؛ كقولنا:

- العالم متغير.
- وكل متغير حادث.

❖ فهذا مؤَلف من قولين يلزم عنهما قول آخر؛ وهو:

- العالم حادث

✓ والمؤلف من أكثر من قولين؛ كقولنا:

- النباش آخذ للمال خفية.
- وكل آخذ للمال خفية سارق.
- وكل سارق تقطع يده.

❖ فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر، وهو:

- النباش تقطع يده.
- **والأول يسمى**: قياساً بسيطاً.
- **والثاني**: قياساً مركباً، لتركبه من قياسين.

فخرج عن أن يكون قياساً:

القول الواحد: وإن لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوي.

وعكس نقيضه: لأنه لم يتألف من أقوال.

والاستقراء، والتمثيل: لأنهما وإن تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شيء آخر، لإمكان التخلف في مدلولها عنهما.

وما يلزم عنه قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية. كما في قولنا: فلان المريض يتحرك فهو حي، لأن لزوم «إنه حي» إنما هو بواسطة أن كل متحرك بالإرادة حي.

وكما في قياس المساواة: وهو ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر.

✓ **كقولنا:**

- «أ» مساوٍ لـ «ب».
- و«ب» مساوٍ لـ «ج».

فإن هذين القولين يستلزمان:

- «أ» مساوٍ لـ «ج» لا لذاتهما، بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي:

أن مساوي المساوي لشيءٍ مساوٍ له، ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه إلا حيث تصدق هذه المقدمة..

✓ **كما في قولنا:**

- «أ» ملزوم لـ «ب».
- و«ب» ملزوم لـ «ج».
- فـ «أ» ملزوم لـ «ج» لأن ملزومَ الملزومِ: ملزومٌ.

فإن لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء.

✓ **كما إذا قلنا:**

- «أ» مباين لـ «ب».
- و «ب» مباين لـ «ج».

لا يلزم منه أن «أ» مباين لـ «ج».

لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مبايناً له.

✓ **وكذا إذا قلنا:**

- «أ» نصف «ب».
- و «ب» نصف «ج».

لا يلزم منه أن «أ» نصف «ج».

لأن نصف نصف الشيء لا يكون نصفاً له.

والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره، فيتناول:

- القياس الكامل: وهو الشكل الأول.
- وغير الكامل: وهو باقي الأشكال.

وأشار بقوله: «متى سلمت» إلى أن تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مسلمة في نفسها، بل أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول

آخر، ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة كما مرَّ، والذي مقدماته كاذبة.

✓ **كقولنا:**

- كل إنسان جماد.
- وكل جماد حمار.

فهذان القولان وإن كذبا في أنفسهما، إلا أنهما بحيث لو سلما لزم عنهما أن: كل إنسان حمار.

لأن لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه، وإن لم يوجدا في الواقع.

وإنما قال: «من أقوال» ولم يقل: من مقدمات لئلا يلزم الدور، لأنهم عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها، فلو أخذت هي أيضاً في تعريفه لزوم الدور.

❋ ❋ ❋

[أقسام القياس]

(وهو)، أي: القياس:

(إما اقتراني) : وهو الذي لم يذكر فيه نتيجة، ولا نقيضها بالفعل.

✓ **(كقولنا):**

- **(كل جسم مؤلف).**
- **(وكل مؤلف حادث).**

- **(فكل جسم حادث).**

وسمي اقترانياً لاقتران الحدود فيه بلا استثناء.

(وإما استثنائي) : وهو الذي ذكر فيه النتيجة، أو نقيضها بالفعل، بأن يكون طرفاها، أو طرفا نقيضها، مذكورين فيه بالفعل.

✓ **(كقولنا)** في الثاني:

- **(إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود).**
- **(لكن النهار ليس بموجود).**
- **(فالشمس ليست بطالعة).**

✓ **وفي الأول:**

- إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود.
- لكن الشمس طالعة.
- فالنهار موجود.

ولا يشكل بما مرَّ من أنه يعتبر في القياس أن يكون القول اللازم - وهو النتيجة - مغاير الكل من مقدماته، وهنا ليس كذلك، لأنا نقول: بل هو كذلك، لأنه ليس بواحد منهما، وإنما هو جزء إحداهما.

إذن المقدمة ليست قولنا: «النهار موجود»، بل استلزام طلوع الشمس له، الحاصل ذلك من المقدم والتالي.

وسمي استثنائياً لاشتماله على أداة الاستثناء، أعني: «لكن».

❋ ❋ ❋

[الاصطلاحات العامة في القياس]

(والمكرر بين مقدمتي القياس) فأكثر، سواء كان محمولاً، أو موضوعاً، أم مقدماً، أم تالياً **(يسمى حداً أوسط)** لتوسطه بين طرفي المطلوب.

(وموضوع المطلوب) في الحملية ومقدمه في الشرطية **(يسمى حداً أصغر)** لأنه أخص في الأغلب، والأخص أقل أفراداً.

(ومحموله) في الحملية، وتاليه في الشرطية **(يسمى حداً أكبر)** لأنه أعم في الأغلب، والأعم أكثر أفراداً.

(والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى: الصغرى) لاشتماله على الأصغر.

(والتي فيها الأكبر يسمى: الكبرى) لاشتمالها على الأكبر.

واقتران الصغرى للكبرى في الإيجاب والسلب، وفي الكلية والجزئية يسمى: قرينة وضرباً.

(وهيئة التأليف) الحاصلة **(من)** اجتماع **(الصغرى والكبرى يسمى: شكلاً)**.

* * *

[أشكال القياس]

(والأشكال أربعة):

✓ **(لأن الحد الأوسط)**:

١. **(إن كان محمولاً في الصغرى، وموضوعاً في الكبرى)**، نحو:

- كل «ج» «ب».
- وكل «ب» «أ».

❖ **(فهو الشكل الأول).**

٢. **(وإن كان محمولاً فيهما)**، نحو:

- كل «ج» «ب».
- ولا شيء من «أ» «ب».

❖ **(فهو الشكل الثاني).**

٣. **(وإن كان موضوعاً فيهما)**، نحو:

- كل «ج» «ب».
- وكل «ب» «د».

❖ **(فهو الشكل الثالث).**

٤. **(وإن كان موضوعاً في الصغرى، محمولاً في الكبرى)**، نحو:

- كل «ب» «ج».
- وكل «أ» «ب».

❖ **(فهو الشكل الرابع).**

فإن قلت:

فلا يتكرر الحد الأوسط إلا في الثاني والثالث، لأن المراد بالأوسط:

إذا وقع موضوعاً بالذات.

وإذا وقع محمولاً بالمفهوم.

قلنا:

وقوعه محمولاً وإن أريد به المفهوم، لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم، بل أنه يصدق عليه المفهوم، فيتكرر الأوسط في جميع الأشكال، لأنه بمنزلة أن يقال:

- ذات الأصغر يصدق عليه مفهوم الأوسط.
- وكل ما يصدق عليه مفهوم الأوسط يثبت له الأكبر.

***

[مراتب الأشكال الأربعة]

وقدم الشكل الأول:

لأنه المنتج للمطالب الأربعة كما سيأتي.

ولأنه على النظم الطبيعي، وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الأوسط، ثم منه إلى المحمول، حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول.

ثم الثاني:

لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه، لمشاركته إياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين، لاشتمالها على الموضوع الذي هو أشرف من المحمول، لأن المحمول إنما يطلب لأجله إيجاباً أو سلباً.

ثم الثالث:

لأن له قرباً ما إليه، لمشاركته إياه في أخس المقدمتين..

بخلاف الرابع:

لا قرب له أصلاً لمخالفته إياه فيهما، وبعده عن الطبع جداً.

(**والثاني**) منها: (**يرتد إلى الأول بعكس الكبرى**) لأنها المخالفة للنظم الطبيعي، بأن تقول في مثاله السابق:

- ولا شيء من «ب» «أ».

(**والثالث: يرتد إليه بعكس الصغرى**) لأنها المخالفة لذلك، بأن تقول في مثاله السابق:

- بعض «ب» «ج».

(**والرابع: يرتد إليه بعكس الترتيب**) بأن تقول في مثاله السابق:

- كل «أ» «ب».
- وكل «ب» «ج».

(**أو بعكس المقدمتين جميعاً**) بأن تقول فيه:

- بعض «ج» «ب».
- وبعض «ب» «أ».

وإن كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثاله ما ينتج:

- كل «ج» «ب».
- ولا شيء من «أ» «ب».

فيرد بالعكس إلى:

- بعض «ب» «ج».
- ولا شيء من «ج» «أ».

(والكامل البين الإنتاج) إنما (هو) الشكل **(الأول)** لما مرَّ.

(والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جداً).

(والذي له عقل سليم، وطبع مستقيم، لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول) في استنتاجه لقربيته إليه كما مرَّ.

(وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب) بأن تكون إحداهما: موجبة، والأخرى: سالبة، إذ لو كانتا موجبتين، أو سالبتين، لاختلفت النتيجة.

أما في الموجبتين: فلأنه يصدق:

- كل إنسان حيوان.
- وكل ناطق حيوان.

والحق: الإيجاب.

ولو بدلنا الكبرى بقولنا:

- وكل فرس حيوان.

كان الحق: السلب.

وأما في السالبتين فلأنه يصدق:

- لا شيء من الإنسان بحجر.
- ولا شيء من الفرس بحجر.

والحق: السلب.

ولو بدلنا الكبرى بقولنا:

- ولا شيء من الناطق بحجر.

كان الحق: الإيجاب.

ويشترط في إنتاجه أيضاً: كلية الكبرى، وإلا لاختلفت النتيجة كقولنا:

- لا شيء من الإنسان بفرس.
- وبعض الحيوان فرس.

والحق: الإيجاب.

ولو قلنا:

- وبعض الصاهل فرس.

كان الحق: السلب.

وكقولنا:

- كل إنسان حيوان.
- وبعض الجسم ليس بحيوان.

والحق: الإيجاب.

ولو قلنا:

- وبعض الحجر ليس بحيوان.

كان الحق: السلب.

فشرط إنتاج الثاني:

- بحسب الكيف: المعلومة اختلاف مقدمتيه.
- وبحسب الكم: كلية الكبرى.

وشرط إنتاج الثالث:

- بحسب الكيف: إيجاب الصغرى.
- وبحسب الكم: كلية إحدى مقدمتيه.

وشرط إنتاج الرابع:

بحسب الكيف والكم:

- إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى.
- أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما.

وشرط إنتاج الأول:

- بحسب الكيف: إيجاب الصغرى.
- وبحسب الكم: كلية الكبرى.

كما يؤخذ من كلامه الآتي.

***

[أهمية الشكل الأول]

(**والشكل الأول هو الذي جعل معياراً للعلوم**)، أي: ميزانها لارتداد البقية إليه كما مرَّ.

(**فنورده هنا**) وحده مع ضروبه (**ليجعل دستوراً**)، أي: قانوناً. (**ويستنتج منه المطالب كلها**) وهي: الموجب الكلي، والسالب الكلي، والموجب الجزئي، والسالب الجزئي، بخلاف بقية الأشكال.

***

[ضروب الشكل الأول]

(وضروبه) كضروب سائر الأشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر:

لأن كلًّا من مقدمتيه: إما موجبة، أو سالبة.

وكل هاتين: إما كلية، أو جزئية.

فجملة كل منهما أربعة.

والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر.

يسقط منها بشرطي إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة.

ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الأربع الكبريات.

وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى.

فضروبه **(المنتجة أربعة)**:

❋ ❋ ❋

[الضرب الأول]

(الضرب الأول): أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين، والنتيجة كلية موجبة، نحو:

- **(كل جسم مؤلف)**.
- **(وكل مؤلف محدث)**.

- **(فكل جسم محدث).**

***

[الضرب الثاني]

(الثاني): أن تكونا كليتين، والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة كلية، نحو:

- **(كل جسم مؤلف).**
- **(ولا شيء من المؤلف بقديم).**
- **(فلا شيء من الجسم بقديم).**

***

[الضرب الثالث]

(الثالث): أن تكونا موجبتين، والصغرى جزئية، والنتيجة موجبة جزئية، نحو:

- **(بعض الجسم مؤلف).**
- **(وكل مؤلف حادث).**
- **(فبعض الجسم حادث).**

***

[الضرب الرابع]

(الرابع): أن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة جزئية، نحو:

- بعض الجسم مؤلف.
- ولا شيء من المؤلف بقديم.
- فبعض الجسم ليس بقديم.

والمنتج:

من ضروب الشكل الثاني: أربعة أيضاً.

ومن الثالث: ستة.

ومن الرابع: ثمانية عند المتأخرين، وخمسة عند المتقدمين، وعليه ابن الحاجب.

وتفصيل ذلك وأمثلته، وإقامة البرهان عليه، يطلب من المطولات.



[أقسام القياس الاقتراني]

(والقياس الاقتراني):

(إما مركب من الحمليتين كما مرَّ) في قولنا:

- كل جسم مؤلف.
- وكل مؤلف محدث.

(وإما من) الشرطيتين **(المتصلتين)**:

✓ **(كقولنا)**:

- **(إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود).**
- **(وإن كان النهار موجوداً، فالأرض مضيئة).**

(ينتج):

- **(إن كانت الشمس طالعة، فالأرض مضيئة).**

(وإما من) الشرطيتين **(المنفصلتين)** . .

✓ **(كقولنا)**:

- **(كل عدد)** فهو: **(إما زوج)** وهو المنقسم بمتساويين، **(أو فرد)** وهو ما ليس كذلك.
- **(وكل زوج فهو زوج الزوج)** وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج **(أو زوج الفرد)** وهو ما يتركب من ضرب زوج في فرد، وفسره بعضهم بما لو قسم قسمة واحدة لانتهت قسمته إلى عدد فرد غير الواحد كستة عشرة.

(ينتج):

- **(كل عدد إما فرد، أو زوج الزوج، أو زوج الفرد).**

وبقي زوج الزوج والفرد: وهو ما انقسم أكثر من مرة ، وانتهى تنصيفه إلى عدد فرد ليس بواحد:

كاثني عشر:

إذ كل من نصفيها ستة ، وهي زوج.

وكل من نصفي الستة ثلاثة، وهي فرد.

فهذا مركب من القسمين قبله:

لأنه من حيث أنه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج الزوج.

ومن حيث أنه وصل به التقسيم إلى عدد فرد غير الواحد أشبه زوج الفرد.

(وإما من حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى، والمتصلة كبرى، أم بالعكس، وهو المطبوع منهما.

✓ **(كقولنا):**

- **(كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان).**
- **(وكل حيوان جسم).**

(ينتج):

- **(كلما كان هذا إنساناً فهو جسم).**

(وإما من حملية ومنفصلة) سواء كانت الحملية صغرى، والمنفصلة كبرى، أم بالعكس.

✓ **(كقولنا):**

- **(كل عدد إما زوج أو فرد).**
- **(وكل زوج فهو منقسم بمتساويين).**

(ينتج):

- **(كل عدد إما فرد، أو منقسم بمتساويين).**

فنتيجة هذا: منفصلة مانعة خلو مركبة ما لم يشارك، ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك، ومن الحملية.

وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال.

✓ **كقولنا:**

- كل «ج» إما «ب» ، وإما «د» ، وإما «هـ».
- وكل «ب» «ط» ، وكل «د» «ط» ، وكل «هـ» «ط».

ينتج:

- كل «ج» «ط».

فنتيجة هذا حملية، ويسمى: القياس المقسم.

(أو من متصلة ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى، والمنفصلة كبرى، أم بالعكس.

✓ **(كقولنا):**

- **(كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان).**
- **(وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود).**

(ينتج):

- **(كلما كان هذا إنساناً فهو إما أبيض أو أسود).**

واعلم أن الاشتراك الواقع بين الشرطيتين:

إما في جزء تام وهو المقدم أو التالي بكماله.

وإما في جزء غير تام من ذلك.

✓ **فالتام كقولنا:**

- كلما كان «أ» «ب» ، فـ «ج» «د».
- ودائماً إما «ج» «د» ، أو «هـ» «ز».

ينتج:

- دائماً إما «أ» «ب» ، أو «هـ» «ز».

✓ **وغير التام كقولنا:**

- كلما كان «أ» «ب» ، فكل «ج» «د».
- ودائماً إما كل «د» «هـ» ، أو «ز».

ينتج

- كلما كان «أ» «ب» ، فإما كل «ج» «هـ» ، أو «ز».

وتفصيل ذلك وبيان شروطه يطلب من المطولات.

وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما.

❋ ❋ ❋

[أقسام القياس الاستثنائي]

(أما القياس الاستثنائي) فيتركب من مقدمتين:

- **إحداهما:** شرطية.
- **والأخرى:** وضع أحد جزأيها ـ أي: إثباته ـ، أو رفعه ـ أي: نفيه ـ، ليلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه.

(فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناءُ عين المقدم ينتج عين التالي) وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم، فيبطل اللزوم.

✓ **(كقولنا):**

- **(إن كان هذا إنساناً فهو حيوان).**

- **(لكنه إنسان).**
- **(فهو حيوان).**

فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم، إذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم.

(واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم) وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فيبطل اللزوم.

✓ **(كقولنا):**

- **(إن كان هذا إنساناً فهو حيوان).**
- **(لكنه ليس بحيوان).**
- **(فلا يكون إنساناً).**

فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي، إذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم.

وشرط إنتاج المتصلة: لزوميتها، وإيجاب الشرطية، وكليتها، أو كلية الاستثناء.

(وإن كانت)، أي: الشرطية الموضوعة في الاستثناء **(منفصلة)** حقيقية **(فاستثناء عين أحد الجزأين)** مقدماً كان أو تالياً **(ينتج نقيض الآخر)**، أي: الأخرى، لامتناع الجمع بينهما.

✓ **كقولنا:**

- العدد إما زوج أو فرد.
- لكنه زوج.

ينتج:

- أنه ليس بفرد.
- أو لكنه فرد.

ينتج:

- أنه ليس بزوج.

(**واستثناء نقيض أحدهما، ينتج عين الآخر**)، أي: الأخرى، لامتناع رفعهما.

✓ **كقولنا في هذا المثال:**

- لكنه ليس بزوج.

ينتج:

- أنه فرد.
- أو لكنه ليس بفرد.

ينتج:

- أنه زوج.

وأما مانعة الخلو:

وهي المركبة من قضيتين، كل منهما أعم من نقيض الأخرى.

فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الأخرى، لامتناع الخلو عنهما.

واستثناء العين لا ينتج، لاحتمال اجتماعهما على الصدق.

✓ **كقولنا:**

- هذا الشيء إما لا شجر، أو لا حجر.
- أو لكنه حجر.
- فهو لا شجر.

بخلاف:

- لكنه لا شجر.
- أو لكنه لا حجر.

أما مانعة الجمع:

وهي المركبة من قضيتين، كل منهما أخص من نقيض الأخرى.

فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، لامتناع اجتماعهما على الصدق.

واستثناء النقيض لا ينتج، لاحتمال اجتماعهما على الكذب.

✓ **كقولنا:**

- هذا الشيء إما شجر، أو حجر.
- لكنه شجر.
- فهو لا حجر.
- ولكنه حجر.
- فهو لا شجر.

بخلاف:

- لكنه لا شجر.

- أو لكنه لا حجر.

❋ ❋ ❋

[البرهان]

(البرهان: وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية).

وقوله: **(لإنتاج يقينيات)** ذكره تكميلاً لأجزاء حد البرهان، لأنه علة غائبة له.

واليقين: اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا، مع مطابقته للواقع، وامتناع تغيره.

والبرهان قسمان:

أحدهما لمي: وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج، كقولنا:

- زيد متعفن الأخلاط.
- وكل متعفن الأخلاط محموم.
- فزيد محموم.

فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج.

وسمي لمياً لإفادته اللمية، أي: العلة، إذ يجاب بها السؤال بـ«لم كان كذا».

والثاني إني: وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك في الذهن لا في الخارج؛ كقولنا:

- زيد محموم.

- وكل محموم متعفن الأخلاط.
- فزيد متعفن الأخلاط.

فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن، وليست علة له في الخارج، بل الأمر بالعكس، إذ التعفن علة للحمى كما مرَّ.

وسمي إنياً لاقتصاره على إنية الحكم، أي: ثبوته دون لميته من قولهم: «إن الأمر كذا» فهو منسوب لـ «إن» والأول لـ «لم».

* * *

[أقسام اليقينيات]

(واليقينيات أقسام) ستة:

١. **(أوليات)**: وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه.

(كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء)، والسواد والبياض لا يجتمعان.

٢. **(ومشاهدات)**: وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس.

فإن كان الحس ظاهراً فتسمى حسيات، **(كقولنا: الشمس مشرقة، والنار محرقة)**.

وإن كان باطناً فوجدانيات، كقولنا: إن لنا جوعاً وغضباً.

٣. **(ومجربات)**: وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه إلى تكرر المشاهدة مرة بعد أخرى. **(كقولنا: السقمونيا مسهل للصفراء)**.

٤. **(وحدسيات)**: وهي ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم.

(كقولنا: **نور القمر مستفاد من نور الشمس**) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها.

وفرق بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار، بخلاف المجربات.

والحدس سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب.

٥. **(ومتوترات)**: وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب. (كقولنا: **محمد** (عليه الصلاة والسلام) **ادعى النبوة وأظهر المعجزة على يده**).

٦. **(وقضايا قياساتها معها)**: وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين.

(كقولنا: **الأربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن هو الانقسام بمتساويين**).

والوسط ما يقرن بقولنا: «لأنه»، كقولنا بعد الأربعة: زوج:

«لأنها منقسمة بمتساويين».

وكل منقسم بمتساويين زوج.

فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الأربعة زوجاً.

***

[غير اليقينيات]

ثم أخذ في بيان غير اليقينيات فقال:

[الجدل]

(والجدل: وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة، أو مسلمة) عند الناس، أو عند الخصمين.

✓ **كقولنا:**

- العدل حسن.
- والظلم قبيح.
- ومراعاة الضعفاء محمودة.
- وكشف العورة مذموم.

* * *

[فائدة الجدل]

والغرض منه: إلزام الخصم وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان.

* * *

[الخطابة]

(والخطابة: وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه) كما هو معروف **(أو** مقدمات **(مظنونة).**

✓ **كقولنا:**

- فلان يطوف بالليل.
- وكل من يطوف بالليل سارق.

❋ ❋ ❋

[فائدة الخطابة]

والغرض منها: ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم، كما يفعله الخطباء والوعاظ.

❋ ❋ ❋

[الشعر]

(والشعر: وهو قياس مؤلف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس، نحو: الخمر ياقوتة سيالة، أو تنقبض).

كما إذا قيل: «الخمر ياقوته سيالة» انبسطت النفس ورغبت في شربها.

وإذا قيل: «العسل مرة مهوعة» انقبضت النفس ونفرت عنه.

❋ ❋ ❋

[فائدة الشعر]

والغرض منه: انفعال النفس بالترغيب والترهيب، قال العلامة الرازي: ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن، أو ينشد بصوت طيب.

[المغالطة]

(والمغالطة: وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق، أو بالمشهور، أو من مقدمات وهمية كاذبة).

وهي بقسميها لا تفيد يقيناً ولا ظناً، بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة.

ولها أنواع بحسب مستعملها، وما يستعملها فيه.

فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين يسمى: سوفسطائياً.

ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش يسمى: مشاغباً ممارياً.

ومنها نوع يستعمله الجهلة، وهو أن يغيض أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره، ويغضبه، كأن يسبه، أو يعيب كلامه، أو يظهر له عيباً يعرفه فيه، أو يقطع كلامه، أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة، أو يخرج به عن محل النزاع، ويسمى هذا النوع: بالمغالطة الخارجية.

***

[تنبيه خطير]

وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة، لقصد فاعله إيذاء خصمه، وإيهام العوام أنه قهره وأسكته، أكثر استعمالاً في زماننا، لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين، ومحبتهم الغلبة، وعدم اعترافهم بالحق.

***

[جهة الغلط]

والغلط:

إما من جهة الصورة:

- ✓ **كقولنا في صورة فرس منقوشة على جدار أو غيره:**

- هذه فرس.
- وكل فرس صهال.

ينتج:

- ❖ **هذه الصورة صهالة.**

وسبب الغلط فيه: اشتباه الفرس المجازي (الذي هو محمول القياس موضوع الصغرى) بالحقيقي (الذي هو موضوع الكبرى).

وإما من جهة المعنى:

- ✓ **كقولنا:**

- كل إنسان وفرس إنسان.
- وكل إنسان وفرس فرس.

ينتج:

- بعض الإنسان فرس.

وسبب الغلط فيه: أن موضوع المقدمتين غير موجود، إذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه إنسان وفرس.

- ✓ **وكقولنا:**

- كل إنسان بشر.

- وكل بشر ضحاك.

ينتج:

- كل إنسان ضحاك.

وسبب الغلط فيه: ما فيه من المصادرة على المطلوب، لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولاً آخر، وهي ليست كذلك، بل هي عين إحدى المقدمتين لمرادفة الإنسان للبشر.

* * *

[ومن غير اليقينيات أيضاً]

ومن غير اليقينيات:

[الاستقراء الناقص]

الاستقراء الناقص: وهو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته.

كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، استقرائياً بما شاهدنا.

ويجوز في بعض الأفراد ما يخالف ذلك كالتمساح، لما قيل: إنه يحرك فكه الأعلى.

* * *

[التمثيل]

والتمثيل: وهو إثبات حكم واحد في جزئي، لثبوته في جزئي آخر، لمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه قياساً.

❋ ❋ ❋

[تنبيه هام]

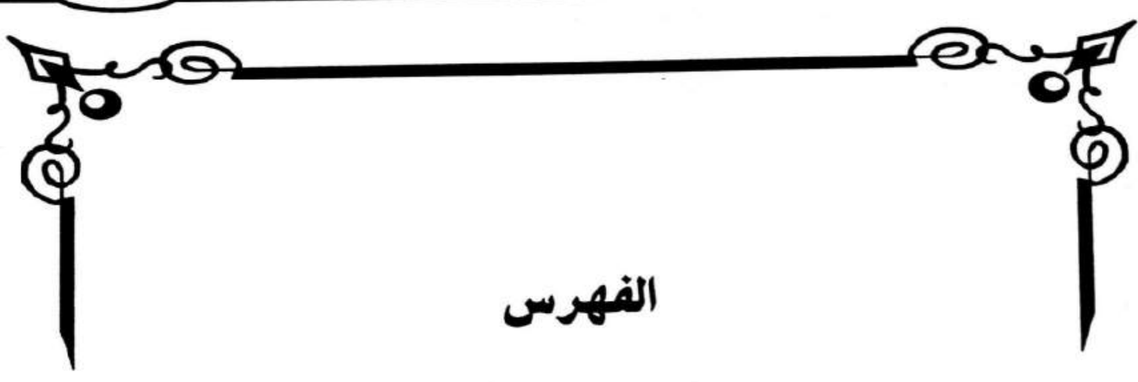
(والعمدة)، أي: ما يعتمد عليه من هذه القياسات **(هو البرهان)**:

لتركبه من المقدمات اليقينية.

ولكونه كافياً في اكتساب العلوم التصديقية.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

❋ ❋ ❋



الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❋ ❋ ❋